Algerian Journal of Human and Social Sciences
المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN : 2588–1558 / EISSN : 2710–8635

المجلد:07/العدد:01
(جوان 2023) ص: 129–152

إشكالية تفعيل دور جمعيات المجتمع المدني في الجزائر من خلال تعزيز آليات الممارسة الديمقراطية الداخلية

The problem of activating the role of civil society associations in Algeria by strengthening the mechanisms of internal democratic practice

خالـــــــــد طبيـــــــــــخ*

Khaled TEBIKH*

[1]جامعة الحاج لخضر باتنة 01، (الجزائر) khaled.tebikh@univ-constantine3.dz

تاريخ الإرسال: 2023/03/01 تاريخ القبول:2023/06/04 تاريخ النشر: 2023/06/30

ملخص:

يستهدف هذا المقال محاولة إبراز مواطن الضعف في فعالية دور جمعيات المجتمع المدني في الجزائر والمرتبطة خاصة ببيئتها الداخلية.

وقد تم التوصل إلى أن مؤشرات البيئة الداخلية للجمعيات خاصة غياب ثقافة الحوار وضعف التداول على مناصب المسؤولية تؤثر بشكل كبير سلبيا في أداء أدوارها، وهو ما يتطلب ضرورة تعزيز مبادئ وآليات الممارسة الديمقراطية داخل الجمعيات.

الكلمات المفتاحية: جمعيات المجتمع المدني، الممارسة الديمقراطية الداخلية.

Abstract:

This article aims at highlighting the weaknesses in the effectiveness of the role of civil society associations in Algeria, which are related to its internal environment.

It was concluded that the indicators of the internal environment of the associations, especially the absence of a culture of dialogue and the weak circulation of positions of responsibility, greatly affect the performance of their roles, which requires the need to strengthen the principles and mechanisms of democratic practice within the associations.

Keywords: civil society associations, internal democratic practice

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة

تعود عبارة "مجتمع مدني" **Civil Society** تاريخيا إلى أدبيات الفكر الغربي، وتحديدا إلى المدرسة الكلاسيكية خلال فترة النهضة الأوربية حتى القرن الثامن عشر، وذلك للتعبير عن المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة والتي تأسست على مبادئ عقد اجتماعي يجمع الأفراد ويؤسس للدولة، ومنه فالمجتمع المدني آنذاك كان مفهوما له مدلول واحد يشمل المجتمع والدولة معا، أي ذلك المجتمع البشري الذي خرج من حالة الطبيعة الفطرية إلى الحالة المدنية مع وجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي، ليصبح بعد ذلك المجتمع المدني مفهوما حديثا مرادفا لتلك الأبنية الاجتماعية والسياسية والثقافية والحقوقية المستقلة والمتفاعلة والتي لها أهداف أساسية ثلاثة: الديمقراطية، التنمية والوقاية من الأزمات.

تعتبر الجمعيات أهم رافد من روافد المجتمع المدني والأكثر انتشارا وتأثيرا في الحياة العامة للمجتمع والدولة معا، لكن ما يعاب عليها عادة أن فعاليتها في القيام بأدوارها المهمة دائما ما تتأثر سلبا بعدة عوامل مرتبطة ببيئتها الداخلية والخارجية، وخاصة عندما تفتقد إلى آليات الحوار والنقاش الديمقراطي داخلها.

وتعد الجزائر من الدول السباقة في تبني فكرة المجتمع المدني وإدراك أهميته مقارنة بالدول العربية الأخرى، وذلك من خلال تشجيع إنشاء الجمعيات والمنظمات المدنية المختلفة على مستوى الممارسة الواقعية، وقد شكل المجتمع المدني بجمعياته ومنظماته محورا رئيسيا للعديد من الإصلاحات القانونية والاجتماعية والسياسية المتعاقبة في الجزائر خاصة مع فترة التعددية السياسية والحزبية التي بدأت مع دستور فيفري1989م، في محاولة منها لجعله وسيلة فعالة لإحداث ذلك التغيير والانفتاح الاجتماعي والسياسي المنشود.

ومنه وبناءً على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **كيف يمكن تفعيل دور جمعيات المجتمع المدني في الجزائر من خلال تعزيز آليات الممارسة الديمقراطية الداخلية؟**

ويمكن تحليل وتفكيك إشكالية الدراسة العامة إلى مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بمفهوم المجتمع المدني؟ وماهي أهم أدوراه الأساسية؟
- ماهو واقع وإشكاليات البيئة الداخلية المعيقة لدور جمعيات المجتمع المدني في الجزائر؟
- وماهي آليات تعزيز الممارسة الديمقراطية داخل الجمعيات الجزائرية؟

ولتوجيه مسار الدراسة منهجيا وموضوعيا يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

- ترتبط فعالية أدوار الجمعيات في الجزائر بجملة متغيرات مرتبطة خاصة ببيئتيها الداخلية.

- يعد ضعف مؤشرات البيئة الداخلية كغياب قناعات وممارسات ديمقراطية داخلية لدى معظم النخب التي تقود وتسير جمعيات المجتمع المدني الجزائرية سواء تعلق الأمر بإدارة النقاش العام الحر أو مسألة التداول على مناصب المسؤولية والقيادة أهم مثبطات العمل الجمعوي والمدني الفعال في الجزائر، مقارنة بتأثير باقي المعوقات الأخرى القانونية والمالية.

- أي تفعيل لدور جمعيات المجتمع المدني في الجزائر يجب أن يمر حتما ومبدئيا عبر ترسيخ ثقافة وممارسة ديمقراطية داخلية حقيقية قبل الحديث عن أثر الإشكاليات المرتبطة بالبيئة الخارجية للجمعيات وكيفية تجاوزها.

من هنا تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التركيز على مدى أهمية "تشجيع وتعزيز آليات الممارسة الديمقراطية الداخلية" كمدخل ومتغير هام في معادلة التفعيل والتطوير البنيوي والوظيفي لجمعيات المجتمع المدني في الجزائر، حتى تقوم هذه الأخيرة بأدوارها

المهمة داخل المجتمع في تكملة دور الدولة ومؤسساتها الرسمية في شتى المجالات والأصعدة، وذلك في ظل عديد العقبات الميدانية التي تعيق فعالية جمعيات المجتمع المدني في الجزائر والمرتبطة خصوصا بنيتها الداخلية وطبيعة الممارسات المرتبطة بها.

وقد تم الاعتماد على مقاربة منهجية متعددة تشمل: منهج وصفي تحليلي من خلال جمع المعطيات حول موضوع الدراسة وتحليلها وتفكيك عناصر الموضوع إلى عناصر جزئية والتفصيل في شرحها وتوظيف أهمها فقط (التركيب)، وعلى منهج دراسة حالة من خلال التركيز في معالجة جوانب الموضوع على حالة الجزائر كمجتمع للدراسة، بالإضافة إلى الاعتماد على مداخل ومقتربات مثل: مقترب علاقة الدولة بالمجتمع، ومدخل النخبة.

وللإحاطة بكل جوانب الموضوع سيتم ترتيب الأفكار وفق العناصر التالية:

المحور الأول: تعريف المجتمع المدني وأدواره الأساسية.

المحور الثاني: بنية جمعيات المجتمع المدني في الجزائر ومعيقات فعالية دورها.

المحور الثالث: الممارسة الديمقراطية الداخلية كمدخل لتفعيل دور الجمعيات في الجزائر.

2. تعريف المجتمع المدني وأدواره الأساسية

1.2 تعريف المجتمع المدني

هناك صعوبات كبيرة في إيجاد تعريف متفق عليه حول مفهوم المجتمع المدني، حيث أن التفحص البناء والمتمعن للتراكمات المعرفية، وللقراءات المتأنية للتراث السوسيولوجي، يكشف عن التعدد الكبير والاختلاف الموجود في تناول المفهوم من عدة زوايا ونواحي كثيرة.

أولا-من الناحية اللغوية:

يشير الأصل اللغوي لمصطلح "المجتمع المدني" إلى أنه مصطلح غربي (بالإنجليزية **civil society**/ وباللغة الفرنسية **société civile**) وهو ما يصعب من

تعريفه لغويا في اللغة العربية، باعتباره مصطلحا مركبا يدل على بيئة معينة نشأ وتطور في إطارها وتأثر بمختلف خصوصياتها، فكلمة "**Société**" اللاتينية تعني "**مجتمع**" أما " **Civil**"فهي كلمة ذات الأصل اللاتيني "**Civis**" وتعني "**المواطن**" وليست مشتقة من كلمة "**Civilisation**" مثلما هو شائع لدى الكثيرين[1]

لكن ما يلاحظ كثيرا أن كلمة "**Civis**" في الترجمة العربية لا تحمل دلالات لغوية مطابقة لمعنى "**المواطنة**" وهو المعنى اللاتيني الدقيق والحقيقي، وإنما تحمل بدل ذلك معنى مدني من المدنية والمدينة والتمدن أي الوسط العام الذي يعيش فيه كل الأفراد معا.[2]

ثانيا– من الناحية الإجرائية:

من الناحية العلمية توجد صعوبة في إيجاد تعريف جامع مانع ومتفق عليه حول مفهوم المجتمع المدني، ولكن رغم ذلك بالإمكان ذكر بعض التعريفات من بينها:

محمد عابد الجابري الذي يعرف المجتمع المدني بأنه "ذلك المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين الأفراد على أساس الديمقراطية، ويمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية، وتحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى على الأقل، إنه المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة: البرلمان، والقضاء المستقل، والأحزاب والنقابات والجمعيات... وغيرهم"[3].

لا ينطبق هذا التعريف على المجتمع المدني فحسب بل وعلى المجتمع العام بصفة أشمل في حالته الديمقراطية الحقيقية؛ فهو لا يميز المجتمع المدني عن السياق العام الاجتماعي والسياسي الأوسع الذي يضمه، كما لا يفصل تماما بين مؤسسات الدولة والمجتمع.

كما يعرف **البنك الدولي للتنمية والتعمير** مؤسسات المجتمع المدني بأنها: "مؤسسات وجماعات متنوعة الاهتمامات مستقلة كليا أو جزئيا عن الحكومات، وتتسم بالعمل الإنساني والتعاوني وليس لها أهداف تجارية"[4].

هذا التعريف يركز على مبدأ استقلالية مؤسسات المجتمع المدني عن الحكومات وأيضا على مبدأ العمل التطوعي الغير ربحي الذي يميزها عن باقي المنظمات الأخرى الربحية.

أما "**لاري دياموند**" (Larry Diamond) فيعرفه بأنه: "حيز لحياة اجتماعية منظمة تعتمد على مبادئ الإرادة، والدعم الذاتي والاستقلالية عن جهاز الدولة، ويخضع هذا المجتمع لنظام قانوني أو مجموعة من القوانين والالتزامات المشتركة"[5]

"**دياموند**" في هذا التعريف يستثني الحياة الخاصة والعائلية للفرد، ليقر بانتمائه في إطار حيز عام يسعى من خلاله المواطنون للتعبير عن مصالحهم ورغباتهم وأفكارهم، وهذا من أجل تحقيق غايات مشتركة، وفقا لمجموعة من القوانين والالتزامات.

في حين يرى "**برتراند بادي**" (Badie Bertrand) بأن المجتمع المدني هو " كلّ المؤسّسات التي تتيح للأفراد التمكّن من الخيرات والمنافع دون تدخّل أو وساطة من الدّولة".[6]

2.2 الأدوار الأساسية لتنظيمات المجتمع المدني

تمارس تنظيمات المجتمع المدني عدة أدوار أساسية يمكن إجمالها في النقاط الأتية:

- **وظيفة تجميع المصالح والتوفيق بينها:** حيث يتم من خلال مؤسساته بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجهها، وتمكن أعضاءها من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية[7]

- **تعزيز البناء الديمقراطي:** فهو يساهم في توفير الشروط لتعميق الممارسة الديمقراطية، وقد حدد "**لاري دياموند**" طرق تأثير المجتمع المدني من خلال دوره في كبح سلطة الدولة، وتدعيم المشاركة السياسية ومقاومة النزعة التسلطية، لما يمتلكه من قدرة على الضغط.[8]

- **وظيفة حسم وحل الصراعات:** والنزاعات الداخلية بين أعضائه بوسائل ودية وسلمية، وهذا يكسب المجتمع ثقافة إدارة الصراع وتهيئته للممارسة الديمقراطية السياسية.[9]

- **التنشئة الاجتماعية والسياسية:** هذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع من خلال غرس مجموعة من القيم مثل قيم الولاء والمواطنة والتعاون والمبادرة بالعمل الإيجابي، والمشاركة في تحقيق التقدم وتنمية المجتمع.[10]

- **الدفاع عن الحقوق والحريات العامة:** وعلى رأسها الدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير والتجمع والتنظيم، والحق في معاملة متساوية أمام القانون، والمشاركة وحرية التصويت ...الخ، بما لدى المجتمع المدني من قوة تعبوية ومعنوية.[11]

- **الوساطة والتوفيق:** أي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال مد قنوات للاتصال، حيث تتولى الجمعيات مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب وتجميعها وإعادة ترتيبها وتقسيمها إلى فئات محددة قبل توصيلها إلى الحكومة، فلو تصورنا غياب هذه الوظيفة التنظيمية ستكون النتيجة هي عجز الحكومة عن التعاون مع هذا الكم الهائل من المطالب المختلفة.[12]

- **إفراز القيادات والتيارات الجديدة:** حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني خزانا للقيادات الجديدة، فهي توفر للمواطنين سبل الممارسة القيادية من خلال المسؤوليات التي توكلها لهم، وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسؤولية.[13]

- **ملأ الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها:** لقد أدى انسحاب الدولة من العديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها، وخاصة في مجالات النشاط الاقتصادي إلى بروز دور المجتمع المدني في أداء بعض هذه الوظائف، وشغله للفراغ الذي تركته للدولة بعد انسحابها، فمثلا في البلدان المتطورة تشكل بعض منظمات المجتمع المدني جزءا عضويا فاعلا في ديناميكيات ومنظورات التغير الاقتصادي والاجتماعي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا في عام 2000 كان هناك **1400** منظمة غير ربحية يصل رقم مواردها

وأصولها المالية إلى حدود **500** مليار دولار، وتم بفعل ذلك ضمان **6%** من الناتج الإجمالي، وتوفير **10.5%** من مجموع فرص العمل المتاحة.[14]

– **المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة:** إن المجتمع المدني هو أداة هامة في تحقيق الاستقرار إلا أن ذلك لا يعني أنه لا يحقق التغيير والتطوير، فهناك اتجاه يؤكد على معنى جديد هو "**التنمية بالمشاركة**"، وهنا تبرز أهمية المجتمع المدني حيث يتم من خلال منظماته تنمية وتطوير القدرات والمهارات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبء على الحكومة، حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك في تنفيذ برامج الخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[15]

كما يساهم المجتمع المدني بأدوار متعددة ومتشابكة مع أدوار الدولة تتصل بجميع نواحي المجتمع، وهي ترتبط خاصة بتعزيز المجال السياسي والقيم الديمقراطية من خلال الحد من سلطة الدولة، وتعزيز الثقافة المدنية والمشاركة السياسية للأفراد للتعبير عن أنفسهم والدفاع عن حقوقهم[16].

3. بنية جمعيات المجتمع المدني في الجزائر ومعيقات فعالية دورها

إن الجمعيات تعد النواة الرئيسية للمجتمع المدني لما تملكه من قدرة على التأثير والضغط وكذا على تعبئة وتوجيه الجماهير، حيث عرف "**حسن ملحم**" الجمعية بأنها: "الاتفاق الذي يضع بموجبه أكثر من اثنين من الأفراد بصفة دائمة معرفتهم أو نشاطهم في خدمة هدف غير تحقيق الربح المادي".[17] أما في الجزائر فقد عرف القانون العضوي المتعلق بالجمعيات رقم **12 /06** المؤرخ في **15 يناير 2012** في مادته الثانية "**الجمعية**" على أنها: "تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة زمنية محددة أو غير محددة، يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة لاسيما في المجال

المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني".

إذا كان واضحا الارتباط الوثيق بين ظهور وتطور جمعيات المجتمع المدني في الجزائر ومرحلة الانفتاح السياسي والديمقراطي الذي شهدته البلاد مع عام 1989 ومع ضرورة تحقيق البناء والترسيخ الديمقراطي المنشود "**الإصلاح السياسي**"، فإنه من المهم أولا التطرق إلى بنية وواقع جمعيات المجتمع المدني في الجزائر ثم تبيان أهم المعوقات التي تحد من فاعليتها كأداة ووسيلة مطلبية ضرورية لتحقيق التغييرات المجتمعية اللازمة.

1.3 بنية جمعيات المجتمع المدني في الجزائر

يعد إنشاء الجمعيات في الجزائر حقا دستوريا مضمونا منذ الانفتاح السياسي واعتماد أول دستور تعددي وديمقراطي "دستور 1989"، وكذلك الأمر مع التعديل الدستوري لسنة 2020 الذي ينص في مادته**53** على أن: "حق إنشاء الجمعيات مضمون، ويمارس بمجرد التصريح به، تشجع الدولة الجمعيات ذات المنفعة العامة ...، ولا تحل الجمعيات إلا بمقتضى حكم قضائي"، فالجمعيات إذن حسب المشرع تعد محمية بقوة القانون، وهو ما انعكس فعلا على عددها المتزايد الذي بلغ حسب العديد من الدراسات حوالي **119** ألف جمعية سنة 2013، وتنقسم الجمعيات في الجزائر إلى سبعة أنـــــواع رئيسيـــــة وتتمثل في:

أ-الجمعيّات المحلية: وهي التي تمارس نشاطها على مستوى البلدية أو الولاية وهي في تزايد مستمر حيث كان عددها سنة 1992 يقدر بـــ **30.000 جمعية** ليصبح سنة 2001 حوالي **57.384**، وأقرت آخر **الإحصاءات لسنة 2012** بوجود **92627** جمعية مختلفة مسجلة بشكل قانوني من ضمنها **20137** جمعية أحياء، حيث قدرت نسبتها ب**21,74%**، تليها الجمعيات الدينية بـــ **15304** جمعية دينية، وجمعيات الرياضة والتربية والشباب بـــ **15019**، إضافة إلى **14891** جمعية لأولياء التلاميذ.[18]

ب-الجمعيات الجهوية: وتنشط عادة في حدود جهة كاملة من جهات الوطن تمثل مجموعة من الولايات المتقاربة.

ج-الجمعيات الوطنية: وهي التي تمارس نشاطها عبر كامل التّراب الوطني ولها حق الانضمام إلى الجمعيّات الدولية من نفس طبيعة النشاط والأهداف حسب الشروط المنصوص عليها قانونا وقد قدر عدد هذا النّوع من الجمعيّات في سنة **2000** حوالي **823** جمعيّة وطنية، وتزايدت أعدادها سنة **2012** ليبلغ عددها **1027** جمعية وطنية[19]

د-اتحادات الجمعيات واتحادياتها: وهي تكتلات تنشأ بين الجمعيات ذات المبادئ المشتركة والأهداف الواحدة أو المماثلة.

ه-الجمعيات ذات المنفعة العامة: هي جمعيّات لها مكانة هامة ومتميزة في السلم الهرمي للجمعيات لما تتمتع به من صفات وخصوصيات متميزة نظرا لمشاركتها ومساعدتها للدّولة في تحقيق المنفعة العموميّة والصّالح العام.

و-الجمعيّات الأجنبيّة: وهي جمعيّات إمّا يكون مقرها في الخارج ولها فروع في الجزائر، أو يكون مقرها في الجزائر ولكن تنشأ أو تسيّر من طرف أجانب بصفة كلية أو جزئية، أحصت وزارة الداخلية سنة 2012 حوالي **20** جمعية أجنبية معتمدة (جمعيات نوادي اللاينس العالمية، وجمعيات نوادي الروتاري العالمية المعتمدة.... وغيرهم).

ز-الجمعيات التي تنشأ إجباريا بحكم القانون: رغم أن تكوين الجمعيات يكون بإرادة طوعية من المؤسسين لها، إلاّ أنه توجد بعض الاستثناءات في مجالات معينة، حيث يُلزم الأشخاص على تأسيس جمعيّات والانخراط فيها كشكل من أشكال التّنظيم لهذه المجالات، مثلا: **قانون رقم 10/04** المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بالتّربية البدنية والرياضية وفي مادته **15** يقضي بأن يتمّ إجباريا ضمن مؤسسات التربية والتعليم العالي وحتى التّكوين تأسيس جمعيات رياضيّة مكلفة بتنشيط الرياضة داخل هذه المؤسّسات.

2.3 معيقات فعالية دور جمعيات المجتمع المدني في الجزائر

من أهم المعوقات التي تعترض نشاط الجمعيات في الجزائر نجد طبيعة المؤسسات الجمعوية في حد ذاتها وشبه غياب لممارسات ديمقراطية حقيقية داخل بنياتها القائمة وفي الثقافة السياسية السائدة لدى الدولة ووسط المجتمع أيضا، فنلاحظ مثلا أن الملامح العامة للحياة السياسية والنزعات الفردانية للأشخاص والنخب الفاعلة والناشطة في إطار هذا الحراك المجتمعي، ومسارهم القيادي كلها تساهم سلبا في عملية تقزيم دور جمعيات المجتمع المدني وتعطيل فعاليتها، ويمكن إيجاز هذه المعيقات مع تباين درجة تأثيرها في أربعة مستويات أساسية تؤثر على أي دور طلائعي لجمعيات المجتمع المدني في الجزائر في:

1.2.3 معيقات بنيوية وسلطوية

هناك أيضا عوائق وقيود أخرى مرتبطة بغياب آليات التسيير الديمقراطي داخل هذه الجمعيات سواءً كقناعة أو كممارسات قيادية أو قاعدية، مما يجعل الممارسة الديمقراطية الداخلية القاعدة الأساسية لقيام أي تعدد فكري وسياسي، وأول أساس تقوم عليه حرية إقامة الجمعيات والمؤسسات المدنية غائب، لذلك فان أي نظام سياسي ديمقراطي يمكن أن يساعد بشكل حقيقي في تكوين جمعيات المجتمع المدني والعكس أيضا صحيح.

من بين الأبعاد التي تطبع الوضع السياسي في الجزائر خاصة مع البدايات الأولى لمرحلة الانفتاح السياسي والديمقراطي ظاهرة استمرار تملك الدولة للنسيج الاجتماعي ومكوناته، حيث شكل اتساع تدخل السلطة في كل مجالات الحياة المجتمعية وممارسة أجهزتها للرقابة المشددة على الأفراد حاجزا أمام إمكانية تحررهم واستقلال مؤسساتهم الاجتماعية وأمام نشاط جمعياتهم بكل حرية وفعالية.[20] وقد ترتب عن غياب الديمقراطية كممارسة غالبة في البيئة السياسية إلى شيوع اللامبالاة السياسية بين الجماهير وبروز لديهم

ظاهرة الاغتراب، وظهور الثقافات المضادة للدولة التسلطية وازدياد فاعليتها الاجتماعية وقدرتها على تعبئة الجماهير، وبروز تيار ديمقراطي يسعى إلى تفعيل المجتمع المدني.[21]

2.2.3 معيقات قانونية وسياسية

تعد القيود القانونية والتشريعية من أهم معوقات نشاط جمعيات المجتمع المدني والتي تحد من حركة المؤسسات وتضعف إمكانية حصولها على المساحة المطلوبة لأي نشاط مجتمعي فعال، وتحد من إمكانية إسهامها المباشر في ترسيخ البناء الديمقراطي وترقيته؛ فالبنية القانونية في الجزائر لم توفر شروطا كافية لحماية الأفراد والجماعات المختلفة.

وإذا كانت الدساتير في البلدان العربية ومنها الجزائر تمنح الأفراد والجماعات حقوقا متساوية، إلا أن السلطات في هذه الدول لا تتقيد بهذه الدساتير من خلال ممارساتها السياسية المختلفة، كما أن المجتمعات المدنية عموما لا تصر كثيرا ولا تناضل بإلحاح من أجل ذلك[22]، و رغم تبني خيارات سياسية ديمقراطية وتعددية هناك استمرار نسبي لممارسات معاكسة تتسم بخنق للحريات الفردية والعامة، والتضييق على حـــرية الصحافة، أما التعددية التي تنص عليها الدساتير في تشكيل الأحزاب والجمعيات فهي لا تصمد في ظل تعسف السلطة التي تمارس الإقصاء والتهميش للقوى الاجتماعية ذات التوجهات السياسية معارضة، بحيث تُمنعها عادة من التعبير عن مواقفها وتصوراتها ومن الدفاع عن مصالحها بطريقة منظمة وضمن إطار شرعي ومؤسس، مما يجعل من البديل الوحيد أمام هذه القوى المدنية إما ممارسة المعارضة السلبية، أو التوجه نحو الاحتجاج العنيف كخيار ثان.[23]

لذا عند معالجة مسألة نشاط وفعالية جمعيات المجتمع المدني في الجزائر انطلاقا من الجانب القانوني والسياسي وموقعه في إطار المجتمع ككل، تتكشف لدينا عديد العوائق والمثبطات التي تعرقل بروز جمعيات المجتمع المدني وفعالية أدوارها، ويتجلى ذلك في

عدة مؤشرات نذكر منها: أن الدولة في مجتمعنا لديها شبكة واسعة من القوانين تجعلها مسؤولة عن نشاط الفرد والجماعات في مجالات العمل والمشاركة السياسية والاتحادات المهنية والجمعيات بكل أنواعها، وتكاد الدولة لا تترك للفرد مجالا من مجالات نشاطاته إلا وتدخلت فيه تحت شعارات ومسميات مختلفة، كما أن معظم مؤسسات النظام السياسي لم تصل بعد إلى مفهوم دولة القانون المعاصرة والى الفلسفة الديمقراطية الحقيقية كنمط أو أسلوب للسلطة والحكم في قيادة الدولة والمجتمع[24]، كذلك يشكل ضعف المؤسسات القضائية وعدم استقلاليتها أحسن تعبير عن هشاشة جمعيات ومنظمات المجتمع المدني ككل في الجزائر.

3.2.3 معيقات مالية

تعتبر الدولة هي الممول الرئيسي لمعظم جمعيات المجتمع المدني في الجزائر، بحيث تفتقد أغلب هذه الجمعيات للقدرة على التمويل الذاتي نتيجة ضعف قاعدتها الشعبية وعدم قدرتها على استقطاب الإعانات المالية، وحدة القيود المفروضة على حريتها في جمع التبرعات والهبات والمساعدات المالية، الأمر الذي جعلها تابعة لإعانات الدولة، وهو الواقع الذي نتج عنه سيطرة الدولة على كل الحركة الجمعوية وعلى قراراتها[25]، إذن فالتبعية المالية التي تمارسها الدولة تخولها فـــرض اســـتراتيجيتها الاحتوائية على الجمعيات، وبالتالي تحويل العلاقات بينها وبين الجمعيات إلى علاقة تبعية بدل علاقـــة شراكة وتكامل.

4.2.3 معيقات فكرية وسوسيو-ثقافية

تعتبر البنية الثقافية والفكرية السائدة في الجزائر من الأسباب المعيقة لنشاط جمعيات المجتمع المدني، ولعل أهم ما يميز هذا الجانب هو الاختلال الحادث في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه وسيره بما أنه مجموعة علاقات ذات طابع مؤسسي، تخضع لقواعد عامة تحظى بالاتفاق النسبي بين الأفراد والجماعات، ويتجلى هذا الاختلال القيمي بحدة في ظل غياب إطار مرجعي يمثل قاعـــدة مقبولة جماعيا لبلورة

نماذج وأنمـــاط للسلوك السياسي والعلاقات التفاعليـــة، وفي الوقت ذاته إيجـــاد معاييـــر لتقويم تلك النمـــاذج والأنماط الفعلية، وتبـــدو هذه القضايا بوضوح أكـــبر في "تدهـــور قيـــم العمل والأداء، والفاعلية، والكفـــاءة ..الخ وهي عناصر قيمية أساسية لقيام مجتمع مدني فعال.

لابد من تأكيد أهمية الجانب الاجتماعي- الثقافي أيضا الذي يرتبط في جزء كبير منه بعجز المجتمع عن تحقيق الانتقال من وضعية تقليدية تتميز بسيطرة بنى اجتماعية قائمة على روابط الدم والعرق في عزلة عن التفاعل مع المحيط، ومواجهة التحديات والضغوطات التي يفرضها وسط ثقافي متنوع ومتجدد في بنائه وتعابيره ودلالاته القيمية والمعيارية، ذلك أن المجتمع العصري يقوم على التنوع والتعدد المستند إلى خاصيات: مهنية، مهارية، وعقدية، وفي الوقت ذاته إخضاعها لقواعد تحظى باتفاق نسبي من أجل تنظيم المنافسة السلمية بين الفئات والشرائح، بعد أن يكون دورها ومكانتها قد تم تحديدهما في إطار النسق العام الذي يحدد كذلك أساليب الارتقاء والحراك الاجتماعي وطرق التداول على السلطة ودوران النخب، وأسس توزيع القوة في المجتمع، إضافة إلى تأسيس الصراع.[26]

إلى جانب هاته القيم السلبية يبرز شعور بين أفراد المجتمع خاصة أبناء الطبقة المتوسطة، ومن مظاهره "التجاهل السياسي العام، وعدم الاكتراث بالقضايا السياسية، وعـــدم الرغبة في المشـــاركة السياسية، والعزوف عن الإدلاء بالصوت الانتخابي، وطرح المصلحة العامة جانبا وتركيز الاهتمام على المصالح الشخصية الضيقة، وانتشار روح عدم الانتماء، وبالتالي تصبح القيم السائدة مزيجا من الاغتراب والشعور العام بالتهميش الاجتماعي، التي بدورها تهيئ المواطن لتقبل حالة الاستبداد السياسي، والامتثال للسلطة الحاكمة.[27]

من جهة أخرى فان هناك جانبا آخر يتعلق **بأزمة الهوية (Identity Crisis)** والتمادي في استخدام مكوناتها (الدين، اللغة، الانتماء الحضاري ..وغيرهم)، سواء من قبل السلطة أو من طرف قادة الجمعيات والتي تنم عن ضعف جوهري في مستوى التطور الاجتماعي والسياسي للمجتمع، بل أكثر من ذلك يشير إلى تناقضات جوهرية تميز بنية المجتمع وتمنع سيرورة الحداثـــة وتحول دون بلـــورة مؤسسات عصرية في المجتمع؛ إذ يعني ذلك استمرار التأثير القوي لقيم وسلوكيات المجتمع التقليدي، التي ترتبط بمصالح قوى اجتماعية ترفض الحداثة والتطور على جميع الأصعدة[28]، ولا تسمح بنشأة مجتمع مدني فعال ومنافس لسلطة الدولة.

4. الممارسة الديمقراطية الداخلية كمدخل لتفعيل دور جمعيات المجتمع المدني في الجزائر.

يمكن القول بكل تحفظ بأن العمل الجمعوي في الجزائر لا زال يفتقد نسبيا إلى الفعالية في التنظيم والتنسيق كما تنقصه الخبرة الكافية في التسيير الجماعي والتوافقي داخل الجمعيات، وهو الأمر الذي يعيق هذه الحركة الجمعوية عن الانخراط بشكل فعال في مواجهة التحديات المجتمعية التي تواجه الجزائر وعلى رأسها تعزيز البناء الديمقراطي وتحقيق التنمية الشاملة ودعم الاستقرار السياسي والاجتماعي ومواجهة مشاكل الفساد وآثاره.

1.4 إشكاليات البيئة الداخلية لجمعيات المجتمع المدني في الجزائر

إن الصعوبات التي تواجه دور جمعيات المجتمع المدني في الجزائر ليست كلها بالضرورة مرتبطة بالبيئة الخارجية، وإنما هناك صعوبات لها علاقة ببنية الجمعيات، و تشير هنا الباحثة "**هويدا عدلي**" إلى أن المنظمات غير الحكومية والجمعيات تعاني من مشاكل عديدة تعيقها عن القيام بدورها، وهذا نتيجة طبيعة السلوكيات والممارسات الغير

توافقية والغير ديمقراطية المنتشرة داخلها من طرف نخبها فهي أكثر بيروقراطية من أجهزة الدولة، وأكثر تمسكاً بالفلسفة الإدارية التقليدية من الأجهزة الحكومية نفسها، وتحولت هذه الجمعيات إلى مجرد مؤسسات لتنفيذ توجهات الدوائر الحكومية أو للجهات الممولة لها، مما يضعف ثقلها وقدراتها التفاوضية في التأثير على السياسات الحكومية العامة، وتضيف الباحثة كذلك أن المجتمع المدني لا يستطيع وفق هذا المنطق بناء القواعد الديمقراطية حتى داخل أطره، بحيث يعاني من **الصراعات الداخلية** التي تهدد بانقسامه خاصة في غياب إدارة ديمقراطية لهذا الصراع، وهناك مشكلة أخرى داخلية ترتبط بحالة الجمود وعدم تجديد النخب القائمة على إدارة جمعيات المجتمع المدني وفي تكوين القيادات الجمعوية وتدويرها على مناصب القيادة والمسؤولية، حيث يوجد في العادة دائما ما يسمى "بالقائد التاريخي أو منطق الزعيم" يسيطر على كل مقاليد الأمور ويعين مقربيه وأصدقائه في مناصب المسؤولية داخل هياكل هذه الجمعيات، أسوة بما هو حاصل داخل الدوائر السلطوية والحكومية الرسمية.[29]

وتشير "**شهيدة الباز**" إلى أنه رغم سيادة الأسلوب الانتخابي داخل الجمعيات، إلا أن المؤشرات الأخرى مثل دوران (تداول) السلطة، قد أظهرت ضعف الممارسة الديمقراطية داخلها، وأن كثيراً من الإجراءات والقرارات تتم بطريقة شكلية غير توافقية مما يؤدي إلى احتكار الأقلية من النخب لصنع القرار والسياسات، والى جانب ذلك هنالك سيطرة لقيادات معينة لمناصب المسؤولية لسنوات طويلة، وعدم إتاحة الفرصة لبروز قيادات وكفاءات شابة متطلعة للتغيير، وقد أدى ذلك الى وجود ما يسمى بظاهرة "**شخصنة المنظمات الأهلية**".

وارتباطا بهذه الإشكاليات تظهر مسألة **غياب الشفافية والممارسة الديمقراطية** داخل مؤسسات المجتمع المدني نفسها وهو ما يضر بسمعتها ويفقدها المصداقية وبالتالي القدرة على الدعوة إلى إحداث إصلاح أو تغيير، كما يلاحظ كذلك **غياب آليات البناء**

المؤسسي والاعتماد بدل ذلك على **العمل العشوائي والفردي** مع **نقص الخبرة في إدارة المنظمات**، وهو من المشكلات الهيكلية القائمة داخل الجمعيات، وينجر عنها أيضاً **عدم وضوح الأهداف** لدى بعض النخب والقيادات.[30] إلى جانب ذلك هناك ضعف آخر وهو "**تقني**" ويتمثل في ضعف وعدم قدرة بعض الجمعيات في مجال إدارة الحوار مع الحكومات والشركاء وخاصة في كيفية التفاوض معها، فالتفاوض يحتاج إلى تقنيات خاصة وهو ما تفتقر إليه.

كما أن الجمعيات الجزائرية عادة ما تعرف العديد من المشاكل بين قياداتها ونشطائها مرتبطة بضعف الثقافة الديمقراطية داخلها، وتظهر جليا خاصة بمناسبة تغيير القيادات وتنظيم الجمعيات العامة العادية منها والانتخابية، حيث أن معظم هذه التنظيمات تعمل تحت قيادة أفراد بعينهم لمدة سنوات وعقود عديدة، ولا يتم داخلها ضمان مبدأ التداول على القيادة ولا يحترم في بعض الأحيان حتى النقاش الحر والتنوع والاختلاف والرأي الآخر، مما يؤدي إلى بروز ظاهرة الانشقاقات والانقسامات والحركات التصحيحية وحالات الشلل والانسداد للعديد من الجمعيات مثلما هو ملاحظ في السنوات الأخيرة[31]، وهو ما يفتح المجال أمام السلطة للتدخل بعد طلب التحكيم الذي عادة ما تلجأ إليه بعض القيادات الجمعوية عندمـــا ترفض نتائج التغيير.

2.4 أسس تعزيز الممارسة الديمقراطية الداخلية كآلية لتفعيل دور جمعيات المجتمع المدني في الجزائر

يعتبر مفهوم الممارسة الديمقراطية الداخلية (داخل البنية أو المنظمة) مصطلحا سياسيا لم يتم تناوله بالدراسة والبحث، وهو يشير إلى طريقة تطبيق التعددية داخل المنظمات المدنية ومدى احترام القوانين الداخلية، والتداول على مناصب القيادة وفق آليات واضحة ودورية ونزيهة، والمساواة، والشفافية في صنع واتخاذ القرارات، واحترام مبدأ الأغلبية، والمشاركة، والحوار والتفاعل، وتنمية الوعي الديمقراطي والتواصل مع

المجتمع، من خلال عدة مستويات أيديولوجيا، فكريا، تنظيميا، وعلائقيا... وغيرهم داخل مختلف التنظيمات.[32]

كما تعني ضمان حرية التعبير داخل المنظمات وتشجيعها، وإتاحة الفرصة لنمو عدة أفكار وتوجهات وحتى تيارات وأخذها أشكالا معترفا بها داخليا، ويجب أن تتجلى مبادئ ومستويات الديمقراطية داخل جمعيات وتنظيمات المجتمع المدني من خلال ثلاثة مستويات:

- **أولا على مستوى الدور والوظيفة** أي من خلال نشاطها ومخرجاتها وأدوارها وفعاليتها.

- **ثانيا على مستوى البنية** أي ضمن إطار مختلف الهياكل والنخب المسيرة لها، ومدى تتبنى القيم والممارسات الديمقراطية داخل مختلف اللوائح الداخلية ومن طرف كل الأعضاء داخل التنظيم قيادة ومناضلين.

- **ثالثا على مستوى إدارة الاختلاف** وهنا يتعلق بحالات التضارب في المواقف والتصادم في الآراء والمواقف بين أعضاء الجمعية أو التنظيم سواءً حول مواضيع وسياسات تتعلق بالجمعية أو حول مسائل عامة تخص المجتمع ككل.[33]

إن التدريب والتمكين الديمقراطي للنشطاء الجمعويين هي مسألة هامة جدا لرفع من قدرات هذه المنظمات، ومن هنا وجب أن يمتد التدريب لمجالات عديدة تساعد في توفير تقنيات فعالة للقيادة والمشاركة والحوار والتفاوض وكذلك في تقنيات الضغط والتأثير.

فعندما ينشط المواطن في حيزه المجتمعي (داخل مؤسسات المجتمع المدني) فمن الطبيعي أن يتثقف ويتبنى النهج والسلوك الديمقراطـــي فكرا وممارسة، ويصبح مهيئاً للانخراط في النشـــاط العـــام في إطار ديمقراطـــي حر، وحينها يصبح طرفاً فاعلاً في عملية ترقيـــة الممارسة الديمقراطية داخل المجتمع، خاصة عندما تتوفر إمكانية

المشاركة الواسعة للمواطنين من خلال العضوية داخل الجمعيات والتي توفر لهم بيئة داخلية ديمقراطية تمكنهم من القيام بهذه الأدوار والنشاطات المدنية والتطوعية، من هنا تنشأ إمكانية حقيقية لقيام مجتمع مدني فعال وبناء يساهم في تنشئة الشعب من القاعدة قيميا وتربوياً وتثقيفياً وسياسيا، يكون بمثابة البنية التحتية لقيام نظام سياسي ديمقراطي منفتح فاعل داخل الدولة والمجتمع .

إذن يمكن أن يقوم المجتمع المدني بدوره في بناء الديمقراطية على مستويين:

أولا–مستوى **فكري وتعبوي** يتحقق من خلال نهوض جمعيات المجتمع المدني بأدوارها الأساسية داخل المجتمع.

ثانيا–مستوى **عملي وممارساتي** يتحقق من خلال الممارسة الديمقراطية الداخلية، والتدريب على القيم والحوار الديمقراطي الداخلي لجمعيات المجتمع المدني ومؤسساته.[34]

هذا المستوى الثاني هو المهم والذي من خلاله سيتم تفعيل دور جمعيات المجتمع المدني في الجزائر، من خلال تكريس الممارسة الديمقراطية داخلها باعتبارها الإطار الأمثل للتمكين الديمقراطي وجوهر الثقافة التعددية ومنبع المهارات القيادية التي تعتبر أساس الممارسة الديمقراطية الحقة؛ فمن خلال الفضاءات الداخلية للجمعيات يتم منح فرصا كبيرة لتكوين ملايين المواطنين ديمقراطيا وتدريبهم عمليا على اكتساب الخبرة والمهارات اللازمة لدعم ممارسة الديمقراطية في المجتمع من خلال ما توفره من:

– المشاركة التطوعية للأعضاء في العمل العام.

– ممارسة نشاط اجتماعي في إطار حقوق وواجبات محددة للعضوية.

– التعبير عن الرأي والاستماع إلى الرأي الآخر والمشاركة في اتخاذ القرار.

– المشاركة في الانتخابات لاختيار قيادات الجمعية أو المنظمة وقبول نتائج الانتخابات مهما كانت طبيعتها وهو جوهر الديمقراطية ومنطقها التوافقي.

– المشاركة في تحديد أهداف النشاط للمنظمة وأولوياته والرقابة على الأداء وتقييمه.[35]

وفي الأخير، **وكنتيجة لما تم دراسته** يمكن الحديث عن مجموعة من الآليات لتكريس القيم والسلوكيات الديمقراطية داخل جمعيات المجتمع المدني في الجزائر وهي:

– **تكريس آليات تعيين ومشاركة واضحة:** بتقسيم المسؤوليات والمناصب داخل الجمعية على الأعضاء والناشطين بشكل مناسب، كل واحد حسب قدراته وكفاءاته وخبرته في العمل الجمعوي والنضالي أي إقرار الموضوعية في التعيين وفي تبوأ مواقع القيادة والمسؤولية.

– **الالتزام بأطر منظمة وشفافة في اختيار وتدوير القيادة داخل الجمعيات:** من خلال الالتزام بالصرامة التامة لدى الأعضاء في القبول بأي تغيير يطرأ على مستوى قيادة المنظمة، مما يسمح بالحفاظ على استقلاليتها وعدم جرها إلى أروقة العدالة وبالتالي إعطاء مبررات للدولة من أجل فرض تطبيق القانون والوصاية عليها.

– **تعميق الطابع المؤسسي لجمعيات المجتمع المدني:** من خلال إكسابها كل المقومات الأساسية الداخلية لممارسة نشاطها كمؤسسة فعالة، مثل توفير نظام قانوني داخلي يحدد شروط العضوية وتوزيع المهام وكيفية اتخاذ القرار وكذلك كيفية تحقيق مبادئ الديمقراطية الداخلية، وتعميق الطابع المؤسسي بتحديد أهداف المنظمة وإستراتيجيتها وبرامجها.

– **تكثيف دورات التدريب والتأهيل:** بوضع برامج التدريب وإعادة التأهيل للناشطين الجمعويين على القيم والسلوكات الديمقراطية، على أن تقوم بذلك جهات متخصصة ومراكز تكوين ذات خبرة في هذا المجال.

– **تنقية ثقافة العمل الجمعوي والتطوعي من التحيز والعصبية والأنانية** وتطوير قيم تؤكد على أهمية الشراكة في عملية التنمية.[36]

– **فتح وتفعيل الفضاءات الإعلامية داخل جمعيات المجتمع المدني:** فلا بد من حرية وتعدد وسائل الإعلام ومصادر الحصول على المعلومات بكل شفافية، حيث أنه من حق كل

الأعضاء الحصول على الحقائق بحرية ومن مصادر مختلفة سواء داخل الجمعية أو خارجها، كشرط أساسي لكي يتمكن الأعضاء داخل جمعياتهم فعليا من المشاركة في صنع القرارات وتبني مواقف واعية وحرة وفي الاختيار بين البدائل المطروحة عليهم داخليا.[37]

- دعم جهود الأعضاء في تشجيع وتوسيع انخراط الجماهير في العمل الجمعوي: بتوسيع قاعدة الجماهير المنخرطة في العمل الجمعوي، فمسألة تنظيم الجماهير وتأطيرها وجذبها إلى مجال العمل الجمعوي وخدمة الصالح العام بمثابة القضية الأساسية لدى كل الأعضاء، انطلاقا من وعيهم التام بمدى الارتباط بين حياتهم الشخصية وبين الأوضاع العامة للمجتمع ومن ثم المساهمة في أي نشاط جماعي لحل هاته المشاكل.[38]

5. خاتمة

من خلال ما تم التوصل إليه من حقائق ومعطيات يمكن الاستنتاج أن العمل الجمعوي بمختلف مؤسساته ومنظماته في الجزائر وبما يحمله من مبادئ سامية يعد حقلا خصبا يساهم في ترسيخ الكثير من القيم الاجتماعية الهادفة والجادة وعلى رأسها زرع روح المواطنة ومبدأ المشاركة وتحمل المسؤولية بشكل جماعي والدفع بالعديد من الفئات الاجتماعية خاصة الشبابية منها نحو تحرير طاقاتهم الإبداعية الكامنة، وبالتالي تسهيل عملية ترسيخ قيم الديمقراطية التعددية التشاركية في المجتمع، خاصة في ظل ضعف مصداقية وتراجع شعبية الأحزاب السياسية حاليا في الجزائر وعجزهم عن تحقيق العديد من الطموحات السياسية والتنموية للمجتمع ككل وعلى رأسها عملية البناء والترسيخ الديمقراطي.

كما أن ضمان تفعيل الحراك الإيجابي لجمعيات المجتمع المدني في الجزائر ومؤسساته، يتطلب قدرا عاليا من الوعي الاجتماعي والسياسي وإرادة حقيقية نحو إحداث إصلاحات شاملة ومتكاملة ترفع القيود والضغوط عن جمعيات المجتمع المدني ونخبها، مع توسيع دائرة الإصلاح والحلول إلى مختلف المستويات، وخاصة على مستوى بنية

الجمعيات داخليا وهياكلها المتصدعة والغير مستقرة والتي تعد المثبط الرئيسي لفعالية الجمعيات في بلوغ أهدافها ورسائلها، ولا يمكن الوصول إلى هذا المبتغى إلا إذا تم الاشتغال على تطبيق وتكريس مبادئ الممارسة الديمقراطية الداخلية المبنية على النقاش الحر واحترام الرأي والرأي المخالف لجميع الأعضاء واحترام خياراتهم العامة سواء تعلق الأمر بتبني آراء وقرارات جماعية تمثل موقف الجمعية ككل أو في اختيار القادة والنخب المسيرة في إطار تشجيع ثقافة التداول على مناصب القيادة والمسؤولية داخل التنظيمات الجمعوية.

6. الهوامش والمراجع

[1] عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية إشارة إلى المجتمع المدني العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص64.

[2] مولود مسلم، "المجتمع المدني: دراسة نظرية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد9، جانفي2004، ص301.

[3] محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، السنة 15، بيروت، يناير1993، ص5.

[4] عبد الغفار شكر، "نشأة وتطور المجتمع المدني "مكوناته وإطاره التنظيمي"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1082، 2005، ص7.

[5] صالح زياني، "تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ديسمبر2007، ص ص90-91.

[6] Badie B. (1997). Sociologie politique, presses universitaires. Paris. p105.

[7] جان ديب الحاج، "آفاق المجتمع المدني في العالم العربي وتحديات العولمة"، مجلة الفكر البرلماني، فيفري2007، ص171.

[8] عبد الغفار شكر، "أثر السلطوية على المجتمع المدني"، في: الحوار المتمدن، 2004، تاريخ زيارة الموقع: 2023/02/15، متوفر على الرابط:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=26817

[9] عبد الغفار شكر، المرجع نفسه.

[10]ناهد عز الدين، المجتمع المدني، في: سلسلة موسوعة الشباب السياسية رقم5، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2000)، ص17.

[11]المرجع نفسه، ص19.

[12]فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1998، ص286.

[13]عبد الغفار شكر، "أثر السلطوية على المجتمع المدني"، المرجع السابق.

[14]حسام شحاذة، المجتمع المدني، في: سلسلة التربية المدنية 6، ط1، (دمشق: بيت المواطن للنشر والتوزيع، 2015)، ص26.

[15]مصطفى السيد، مفهوم المجتمع المدني والتحولات العالمية ودراسات العلوم السياسية، في: سلسلة بحوث سياسية 95، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، أفريل1995)، ص45.

[16]عمر جمعة عمران العبيدي، "دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية"، مجلة النبأ، عدد72، 2004، تاريخ زيارة الموقع: 2023/02/21 متوفر على الرابط:
<http://www.annabaa.org/nbahome/nba72/door.htm>

[17]حسن ملحم، نظريات الحريات العامة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1981)، ص75.

[18] نبيل مصطفاوي (مسؤول بوزارة الداخلية)، "الحركة الجمعوية في الجزائر"، مجلة الفكر البرلماني الصادرة عن مجلس الأمة الجزائري، عدد15، 2007، ص163.

[19] المكان نفسه.

[20]السيد يسين، مستقبل المجتمع المدني، في: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص791.

[21]المرجع نفسه، ص792.

[22]فهيمة شرف الدين، "الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني"، مجلة المستقبل العربي، العدد278، أفريل2002، ص ص43–44.

[23]العياشي عنصر، "سوســيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر"، مجلة المستقبل العربي، العدد191، جانفي1995، ص88.

[24]أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص219.

[25]عبد الناصر جابي، "العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: الواقع والآفاق"، نوفمبر2006، تاريخ زيارة الموقع: 2023/02/27، متوفر على الرابط:
https://www.droit-dz.com/forum/threads/9855/

[26]العياشي عنصر، المرجع السابق، ص85.

[27]المكان نفسه.

[28]المرجع نفسه، ص86.

[29]محمد عبده الزغير، "دراسة حول منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، تاريخ زيارة الموقع: 2023/02/27، متوفر على الرابط:
https://khair.ws/library/wp-content/uploads/books/1274.doc

[30]شهيدة الباز، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين: محددات الواقع وآفاق المستقبل، (القاهرة: لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، 1997)، ص ص34-36.

[31] شهيدة شاوش إخوان، واقع المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2014-2015)، ص ص134،133.

[32]زهراء زرقين، "تمظهرات الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية الجزائرية من خلال النصوص التنظيمية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد29، جوان2017، ص86.

[33]محمد ضريف، الأحزاب السياسية المغربية من سياق المواجهة إلى سياق التوافق 1934 – 1999، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2001)، ص10.

[34]محمد عبده الزغير، المرجع السابق.

[35]عبد الغفار شكر، "أثر السلطوية على المجتمع المدني" المرجع السابق.

[36] عبد الغفار شكر، محمد مورو، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، ط1، (دمشق: دار الفكر، 2003)، ص ص95-99.

[37]المرجع نفسه، ص33.

[38]المرجع نفسه، ص ص36-37.